متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

صدى العلوم

العدد 10

السنة الثالثة

تشرين الأول 2025

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

المحتويات

11	الشمعة الثالثة من عمر مجلة «صدى العلوم» ... تنير درب الباحثين	د. حسن محمد إبراهيم
14	جدليّة الهيمنة والتعدّدية في الجغرافيا السياسيّة العالميّة	د.لينه بلاغي
58	«الفيتو» بعد «طوفان الأقصى»	أ.م.د. غادة حبّ الله
88	البُعد السياسي والإنساني في فكر السيد «حسن نصرالله»	الشيخ د. أحمد جاد الكريم النمر
121	الاختبار الوظيفي في فكر أئمة أهل البيت (عليهم السلام)	حسين علي جمول
159	تحليل الاستراتيجيات الأمريكية في بناء النظام الدولي	علي حسين نزها
194	الهجرة التعلّمية إلى الغرب	حسام علي نعيم
219	تأثير صناع محتوى التجميل عبر «تيك توك» على التفاعل الإيجابي للجمهور من خلال الفيديوهات القصيرة	رحاب حسين خليفة
262	من الابتلاء إلى التمكين نموذج قرآني لبناء الشخصية الإيجابية	علي منير حيدر
292	الفجوة القانونية في رياضة كرة القدم	أحمد حسين عبيد
334	دور الحماية القانونية في تشجيع الشهادة ومنع إساءة استعمالها	آلاء هشام كنج
369	التنمية العقلية في نهج البلاغة	حسين دلال
400	أثر المتغيّرات الكميّة على تحسين إدارة مشاريع الإسكان	أسامة حلباوي
429	تأثير الوعي باستخدام الذكاء الاصطناعي	فضل حسين عاصي
452	أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز فاعلية إدارة المواهب:	علي زين العابدين عبد الهادي حمادي
486	الرمل العالي ... قرية في مدينة	علي عبد الوهاب السبع
526	الذكاء الروحي وأثره في إدارة التغيير لدى العاملين في الجمعيات الخيرية في لبنان	علي محسن فضل الله
551	أزمة اللّاجئين السّوريّين في لبنان	فاطمة أحمد الموسوي
588	دور الإرشاد وتلبية بعض الحاجات النفسية	إلسي نمر خلف
639	The Impact of Organizational Culture on Employee Performance in the Lebanese Healthcare Sector	Ruba Mohammad Srour

تحليل الاستراتيجيات الأمريكية في بناء النظام الدولي

جدلية القوة الصلبة والناعمة

(1945-1970)

علي حسين نزها[1]

الملخّص

تتناول الدراسة تطوّر الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة 1945ـ1970، وهي مرحلة مفصليّة شهدت انتقال واشنطن من قوّة صاعدة إلى قوّة عظمى قادرة على التحكّم في بنية النظام الدولي. فقد اعتمدت الولايات المتّحدة على المزج بين أدوات القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والمؤسّسات الدولية والتحالفات الاستراتيجية، إلى جانب أدوات القوّة الناعمة مثل الدبلوماسيّة العامّة ونشر الثقافة الأمريكية، لتكريس زعامتها العالمية. كما تسلّط الدراسة الضوء على التحدّيات التي واجهتها الولايات المتّحدة في هذه الحقبة، كسباق التسلّح النووي والأزمات الإقليميّة والتحوّلات في ميزان القوى العالمي، وكيف استطاعت رغم ذلك إعادة التكيّف مع البيئة الدولية.

وتخلص الدراسة إلى أنّ هذه المرحلة لم تقتصر على ترسيخ الهيمنة الأمريكيّة في سياق الحرب الباردة، بل أرست أيضًا نموذجًا استراتيجيًّا مرنًا أتاح لواشنطن

(1) طالب دكتوراه في اختصاص العلوم السياسية، فرع العلوم والبحوث، جامعة آزاد الاسلامية ـ طهران.
Email: *anazha-lost@hotmail.com*

الاستمرار في التأثير على مسارات النظام الدولي لعقود لاحقة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيّة الشاملة، الحرب الباردة، الهيمنة، القوّة الناعمة، التحالفات.

Abstract

This study examines the evolution of the United States' grand strategy during the period 1945-1970, a pivotal stage in which Washington shifted from an emerging power to a global superpower capable of shaping the structure of the international system. The United States relied on a combination of hard power tools (military and economic), international institutions, and strategic alliances, alongside soft power instruments such as public diplomacy and the promotion of American culture, to consolidate its global leadership. The study also highlights the key challenges the U.S. faced during this era, including the nuclear arms race, regional crises, and shifts in the global balance of power, while showing how it managed to adapt to the international environment.

The findings indicate that this phase not only consolidated American hegemony within the Cold War context, but also laid down a flexible strategic model that enabled Washington to continue shaping the trajectory of the international system for decades to come.

Keywords: Grand Strategy, Cold War, Hegemony, Soft Power, Alliances.

المقدمة

يمثل تطوّر الاستراتيجيّة الشاملة للولايات المتّحدة الأمريكيّة أحد المحاور الرئيسة في دراسة العلاقات الدوليّة وفهم طبيعة النظام العالمي في القرن العشرين. فمنذ اللحظة التي وضعت فيها الحرب العالميّة الثانية أوزارها، انطلقت الولايات المتّحدة في مسار جديد، تجاوز حدود الانعزاليّة التي طبعت سياساتها في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لتتحوّل إلى قوة عظمى تتصدّر قيادة النظام الدولي. هذا التحوّل لم يكن مجرد استجابة ظرفيّة لأحداث الحرب، بل جاء نتاجًا لرؤية فكريّة

وسياسيّة متجذّرة في الثقافة الأمريكيّة ذاتها، تعود إلى عقيدة الاستثنائيّة الأمريكيّة التي نظرت إلى الولايات المتّحدة بوصفها أمّة ذات رسالة كونيّة. وقد أسهمت هذه الرؤية في إضفاء بُعد رسالي على السياسة الخارجيّة الأمريكية، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على حماية حدودها أو الدفاع عن مصالحها المباشرة، بل بات مرتبطًا بمشروع عالمي يسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة على مستوى الكوكب.

إن هذه المرحلة الممتدّة بين العامين 1945 و1970، تمثّل حلقة مفصليّة في التاريخ الدولي، ليس فقط لأنها شهدت بروز الولايات المتحدة كقوّة مهيمنة في ظلّ نظام ثنائي القطبيّة، بل لأنها أرست القواعد التي شكّلت لاحقًا معالم النظام الليبرالي العالمي. ففي هذه المرحلة، لم تعتمد واشنطن على التفوّق العسكري وحده، بل وظّفت أيضًا قوّتها الاقتصادية المتنامية، وسعت إلى إنشاء مؤسّسات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي غدت أدوات لإضفاء الشرعيّة على نفوذها الدولي. كما اتّجهت إلى بناء شبكة واسعة من التحالفات الإقليمية، أبرزها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي شكّل إطارًا دفاعيًّا وأمنيًّا ضد التوسّع السوفياتي.

كذلك تتجلّى أهمّية هذه المرحلة في التفاعل الجدلي بين القوّة الصلبة التي مثّلتها القدرات النوويّة والعسكريّة للولايات المتحدة، وبين القوة الناعمة التي اعتمدت فيها على نشر ثقافتها وقِيَمها تحت شعار الديمقراطيّة الليبراليّة، بما في ذلك السينما الأمريكيّة وبرامج التبادل الثقافي والإعلام العالمي. لقد استطاعت واشنطن أن تجمع بين أدوات الردع والإقناع في آن واحد، وهو ما جعل استراتيجيّتها أكثر شموليّة وقدرة على التأثير.

من هنا تبرز الحاجة إلى هذه الدراسة التي تحاول أن تفسّر المسار التاريخي والفكري للاستراتيجيّة الأمريكيّة في هذه المرحلة، عبر تحليل مرتكزاتها النظريّة

والأدوات العمليّة التي اعتمدت عليها، مع تسليط الضوء على قدرتها على التكيّف مع التحوّلات السريعة التي شهدتها البيئة الدوليّة في أثناء الحرب الباردة.

1. إشكالية البحث وتساؤلاته

وجدت الولايات المتّحدة نفسها بعد العام 1945، أمام تحدّيات غير مسبوقة، لم تقتصر على البُعدَين العسكري والاقتصادي، بل شملت أيضًا مواجهة أيديولوجيّة وسياسيّة مباشرة مع الاتّحاد السوفياتي ذي المشروع العالمي البديل، ما فرض عليها صياغة استراتيجية شاملة تمزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وتستند إلى مرتكزات فكرية ومؤسساتية متجذرة.

من هذا المنطلق، تتمثّل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل الآتي:

كيف تمكّنت الولايات المتحدة من الانتقال من موقع الدولة الصاعدة إلى موقع القوة المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، والمحافظة على هذا الموقع في ظل بيئة دوليّة اتّسمت بالصراع والتعقيد والتغيّر المستمرّ؟

وينبثق عن هذا السؤال المركزي سؤالان فرعيّان:

- ما هي المرتكزات الفكرية والسياسية التي أسست للمشروع الاستراتيجي الأمريكي في تلك الحقبة، وكيف انعكست عقيدة الاستثنائية وفكرة القدر المتجلي على صياغة السياسات الخارجية وبناء رؤية رسالية عالمية للولايات المتحدة؟
- ما الأدوات العملية التي اعتمدتها واشنطن لترسيخ هيمنتها أثناء الحرب الباردة، سواء عبر القوّة الصلبة كالقدرات العسكرية والردع النووي والتحالفات، أو عبر القوة الناعمة كالثقافة والدبلوماسية العامّة والمؤسّسات الدوليّة، وما مدى قدرتها على مواجهة التحدّيات البنيويّة التي برزت آنذاك مثل سباق التسلّح،

الأزمات الإقليمية، والتحوّلات في ميزان القوى العالمي؟

إن أهميّة هذه الإشكالية تنبع من كونها تفتح المجال لفهم الأسس التاريخيّة والفكريّة والعمليّة للهيمنة الأمريكيّة، وتكشف ما إذا كانت تلك الهيمنة مجرّد استثناء فرضته نتائج الحرب العالميّة الثانية، أم أنها جاءت نتيجة تراكم تاريخي مؤسّسي وفكري مهّد الطريق لقيادة أمريكيّة طويلة الأمد. كما أن الإجابة عن هذه التساؤلات تساعد في استشراف انعكاسات التجربة الأمريكيّة بين عامي 1945 و1970 على دورها العالمي اللاحق، وتفسير قدرتها على إعادة إنتاج النموذج ذاته حتى بعد نهاية الحرب الباردة، بما يتيح قراءة أعمق لموقعها الراهن في النظام الدولي وتحدّياتها المستقبلية.

2. فرضيات البحث

ينطلق البحث من مجموعة من الفرضيّات العلميّة التي تشكّل الإطار التفسيري لمسار الاستراتيجيّة الأمريكيّة في تلك المرحلة التاريخيّة:

- إن الاستراتيجية الشاملة للولايات المتّحدة لم تكن وليدة لحظة ما بعد الحرب العالميّة الثانية فحسب، بل جاءت نتيجة تراكم تاريخي ممتدّ يجمع بين الرؤية الفكريّة المتمثّلة في عقيدة الاستثنائيّة والقدر المتجلّي، وبين الممارسة العمليّة في الداخل والخارج.
- إن الاعتماد على القوّة العسكريّة وحدها لم يكن كافيًا لترسيخ الهيمنة الأمريكيّة، بل إن الجمع بين أدوات الردع النووي من جهة، وأدوات القوّة الناعمة من جهة أخرى، مثل نشر الثقافة الأمريكيّة وبناء المؤسّسات الدوليّة، كان هو العامل الحاسم في استدامة هذا النفوذ.
- إن بعض أدوات الهيمنة التقليديّة بدأت بالتآكل في تلك المرحلة، ما دفع واشنطن إلى تطوير مقاربات أكثر مرونة تتيح لها التكيّف مع التغيّرات المتسارعة في النظام الدولي، مثل الأزمات الإقليميّة وصعود قوى منافسة.

- إن استمرار الدور الريادي للولايات المتّحدة مرتبط بقدرتها على إعادة صياغة استراتيجيّتها بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الدوليّة، أي أن القيادة الأمريكيّة ليست ثابتة بل مشروطة بمدى مرونة التكيّف مع التحدّيات.
- إن التجربة الأمريكيّة بين العامين 1945 و1970، وضعت الأسس البنيويّة التي استندت إليها الولايات المتحدّة لاحقًا، سواء في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو في مواجهة التعدّدية القطبيّة الناشئة، وبالتالي فإن فهم هذه المرحلة يُعدّ مدخلًا أساسيًّا لفهم موقعها الحالي والمستقبلي في النظام الدولي.

3. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

- تحليل الجذور الفكرية والسياسيّة التي أسّست للاستراتيجيّة الأمريكية، لا سيّما عقيدة الاستثنائية وفكرة القدر المتجلّي، وبيان انعكاساتها على توجّهات السياسة الخارجية.
- الكشف عن الأدوات التي اعتمدتها الولايات المتّحدة في ترسيخ هيمنتها مرحلة 1945ـ1970، سواء عبر القوّة الصلبة المتمثلة في القدرات العسكرية والتحالفات الدفاعية، أو عبر القوّة الناعمة المتمثلة في الثقافة والدبلوماسية العامّة والمؤسّسات الدولية.
- دراسة التحدّيات البنيويّة التي واجهت الولايات المتّحدة في هذه المرحلة، بما في ذلك سباق التسلّح والأزمات الإقليميّة والتحوّلات في ميزان القوى الدولي.
- تقييم قدرة الاستراتيجيّة الأمريكيّة على التكيّف مع البيئة الدوليّة المتغيّرة في أثناء الحرب الباردة، واستشراف مدى نجاحها في الحفاظ على موقعها الريادي.

- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الأمريكيّة في تلك الحقبة لتفسير استمرار نفوذها لاحقًا، وتقديم قراءة مستقبليّة لاحتمالات دورها في ظل التعدّديّة القطبيّة الراهنة والصعود المتنامي لقوى منافسة.

4. حدود البحث

لتحديد الإطار الذي يتحرّك ضمنه هذا البحث، كان لا بدّ من رسم حدوده الزمانية والموضوعيّة والمكانيّة، بما يوضح مجال الدراسة ويضبط مسارها العلمي قبل الانتقال إلى التفاصيل.

- **الحدود الزمانية**: يركّز هذا البحث على المرحلة الممتدّة من العام 1945، أي نهاية الحرب العالميّة الثانية وبداية تشكّل النظام الدولي ثنائي القطبية، حتى العام 1970، التي تمثل محطّة مفصليّة في تطوّر الاستراتيجيّة الأمريكيّة، حيث شهدت هذه المرحلة رسوخ الهيمنة الأمريكيّة في النظام الدولي وصياغة مجموعة من الأدوات التي استمرّت واشنطن في استخدامها لعقود لاحقة. إن اختيار هذه المرحلة يعود إلى كونها المرحلة التأسيسيّة التي بلورت الولايات المتحدة من خلالها أسس استراتيجيّتها الشاملة.
- **الحدود الموضوعية**: يتناول البحث دراسة الاستراتيجيّة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكيّة، بما تتضمّنه من مرتكزات فكريّة وبنًى مؤسّسيّة وأدوات عمليّة. ويركّز بشكل خاص على توظيف القوّة الصلبة إلى جانب القوة الناعمة، دون الخوض في تفاصيل السياسات الإقليمية الدقيقة أو دراسات الحالة الجزئية، إلا بالقدر الذي يخدم التحليل العام ويبرز أبعاد الاستراتيجيّة الكونية للولايّات المتحدة.
- **الحدود المكانية**: ينظر البحث إلى الولايات المتّحدة في سياق عالمي شامل، إذ لا يقتصر على جغرافيا محدّدة، بل يركّز على تفاعلها مع القوى الكبرى

والمؤسّسات الدوليّة ضمن إطار الحرب الباردة. فالمقاربة المعتمدة تتجاوز التحليل الإقليمي الضيّق، لتبرز الطابع الكوني للاستراتيجيّة الأمريكيّة بما يظهر مشروعًا عالميًّا يستهدف إعادة هندسة التوازنات السياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة على مستوى النظام الدولي.

5. الدراسات السابقة والفجوة البحثية

على الرغم من وجود دراسات غربية عديدة تناولت الاستراتيجيّة الأمريكيّة، فإن معظمها ركّز على أبعاد محدّدة مثل «القوة الناعمة» عند «جوزيف ناي» أو «مستقبل القيادة الأمريكية» عند «فريد زكريا». أما الأدبيّات العربية، فقد بقيت محدودة في تناولها لهذا الموضوع، وغالبًا ما ركّزت على انعكاسات الحرب الباردة على المنطقة العربية دون تحليل معمّق للاستراتيجية الأمريكية ككلّ. من هنا تسعى الدراسة إلى سدّ فجوة معرفيّة واضحة عبر تقديم معالجة شاملة تتناول المرتكزات الفكريّة والعمليّة معًا، وتربطها بالتحوّلات الدوليّة في تلك المرحلة.

6. منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج العلميّة المتكاملة، وذلك لضمان تحليل معمّق ومتوازن لطبيعة الاستراتيجيّة الأمريكيّة في المرحلةّ الممتدة من العام 1945 حتى العام 1970. ويمكن توضيح هذه المناهج على النحو الآتي:

- **المنهج التحليلي التاريخي**: تم توظيف هذا المنهج لتتبّع التطوّر الزمني للاستراتيجيّة الأمريكيّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية وحتى بداية السبعينيّات. وقد سمح هذا المنهج بفهم السياق التاريخي الذي نشأت فيه مرتكزات الهيمنة الأمريكيّة، مع التركيز على المراحل المفصليّة، مثل بداية الحرب الباردة، سباق التسلّح النووي، والأزمات الإقليميّة الكبرى. والهدف من ذلك هو الربط بين الأحداث التاريخيّة والتحوّلات الاستراتيجيّة التي بلورت مسار السياسة الأمريكيّة.

- **المنهج البنيوي (الهيكلي)**: استخدم هذا المنهج لتحليل البنى المؤسّسيّة والسياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة التي شكّلت الأساس العملي للاستراتيجيّة الأمريكيّة. فقد ساعد على دراسة دور المؤسّسات الرسميّة مثل البيت الأبيض، وزارة الدفاع، ووزارة الخارجيّة، وكذلك دور المؤسّسات غير الرسميّة مثل مراكز الأبحاث وجماعات الضغط ووسائل الإعلام، في صياغة القرار الاستراتيجي وصناعته. ويُظهر هذا المنهج كيف تفاعلت البنى الداخليّة مع المتغيّرات الدوليّة لتوجيه السياسات الأمريكيّة في بيئة الحرب الباردة.
- **المنهج الاستشرافي**: رغم أن الدراسة تركّز على مرحلة تاريخية محدّدة، إلا أن المنهج الاستشرافي أتاح استقراء النتائج والامتدادات المستقبليّة لتلك المرحلة. فقد ساعد هذا المنهج على تقييم مدى صلابة الأسس التي وضعتها الولايات المتحدة في مرحلة 1945–1970، واستشراف انعكاساتها على استمرار النفوذ الأمريكي في العقود التالية، بخاصّة في مواجهة التحوّلات الجيوسياسيّة والاقتصاديّة اللاحقة. كما يساهم في استنتاج الدروس التي يمكن توظيفها لفهم السياسات الأمريكيّة الراهنة والمستقبليّة.

إن الجمع بين هذه المناهج الثلاثة، يعكس طبيعة الموضوع المركّبة، التي لا يمكن الإحاطة بها من زاوية واحدة فقط، بل تتطلّب تداخلًا بين البُعد التاريخي لفهم المسار، والبُعد البنيوي لتفكيك المؤسّسات والأدوات، والبعد الاستشرافي لتقدير الامتدادات المستقبليّة.

7. مرتكزات الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية من التأسيس إلى الحرب الباردة

تقوم الاستراتيجيّة الأمريكيّة على مرتكزات فكريّة وتاريخيّة متجذّرة سبقت الحرب الباردة بكثير، حيث شكّلت «عقيدة الاستثنائيّة» وفكرة «القدر المتجلّي» الأساس النظري لرؤية واشنطن لدورها العالمي. وقد تحوّلت هذه المرتكزات مع

تطوّرات القرن العشرين، لا سيّما الحربَيْن العالميّتَيْن، إلى سياسات عمليّة تجسّدت في التوسّع الخارجي وبناء التحالفات الدوليّة، بما مهّد الطريق لصياغة استراتيجيّة شاملة قادرة على قيادة النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة.

1.7. الجذور التاريخية والفكرية للاستراتيجية الأمريكية

إن فهم الاستراتيجيّة الشاملة للولايات المتّحدة يستدعي العودة إلى جذورها التاريخيّة والفكرية التي سبقت بروزها كقوة عظمى. فقد تبلورت منذ القرن التاسع عشر مجموعة من الأفكار والمبادئ، أبرزها «عقيدة الاستثنائيّة» وفكرة «القدر المتجلّي»، التي منحت السياسة الأمريكيّة بُعدًا رساليًّا توسّعيًّا. وقد أسهمت هذه الرؤى في صياغة تصوّر مبكر للدور العالمي للولايات المتّحدة، وهو ما انعكس لاحقًا في توجّهاتها الاستراتيجيّة في القرن العشرين والحرب الباردة.

1.1.7. اعتماد «عقيدة الاستثنائيّة» وفكرة «القدر المتجلّي» أساسًا للرؤية الاستراتيجية

تُعدّ «عقيدة الاستثنائيّة» إحدى الركائز الفكريّة التي أسّست للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، إذ نظرت الولايات المتّحدة إلى نفسها بوصفها أمّة ذات رسالة حضاريّة متفرّدة، يقع على عاتقها نشر الحريّة والديمقراطيّة عبر العالم. وقد ترافقت هذه العقيدة مع فكرة «القدر المتجلّي» التي منحت التوسّع الأمريكي بُعدًا رساليًّا وتاريخيًّا، إذ وجدت أن التوسّع الجغرافي والسياسي ليس مجرّد خيار، بل مهمّة مقدرة للأمّة الأمريكية (قبيسي، 2008، ص 9–10)، لقد أسهم هذا البُعد الفكري في صياغة تصّورات الأمريكيّين لدور دولتهم على المسرح الدولي، وهو ما انعكس في السياسات المبكرة منذ القرن التاسع عشر. فقد شكّل «مبدأ مونرو» إعلانًا سياسيًّا لتحديد حدود النفوذ الأمريكي في نصف الكرة الغربي، مؤكّدًا رفض أيّ تدخّل أوروبي في شؤون الأمريكيّتَيْن. ومع مرور الوقت، تحوّل هذا المبدأ من سياسة دفاعيّة إلى أداة لتبرير

تدخّلات متكرّرة في الشؤون الإقليميّة والدوليّة، ما عزّز صورة الولايات المتحدّة كقوّة صاعدة تسعى لتوسيع دائرة نفوذها (العمار، 2000، ص 45).

إن الجمع بين «الاستثنائية» و«القدر المتجلّي» أرسى الأساس لتصوّر استراتيجي يقوم على مبدأ القيادة العالميّة، حيث يصبح الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليَّيْن امتدادًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي. ومن هنا برزت الرؤية الأمريكيّة المبكّرة التي ربطت بين مصالحها الداخليّة والطموحات الخارجيّة، وهو ما سيتجسد لاحقًا في سياسات التدخّل والهيمنة التي شهدها العالم في القرن العشرين.

2.1.7. ترجمة المبادئ المؤسّسة إلى سياسات توسعيّة وتحالفات دوليّة

لم تبقِ الولايات المتّحدة المرتكزات الفكريّة المتمثلة في «الاستثنائيّة» و«القدر المتجلي» إطارًا نظريًّا مجرّدًا، بل سرعان ما تحوّلت هذه المبادئ إلى برامج سياسيّة واستراتيجيّات عملية. فمنذ مطلع القرن العشرين، برزت السياسة التوسعيّة الأمريكية أكثر وضوحًا، تستند إلى تأمين التحالفات الدوليّة وتعزيز الحضور في مراكز القرار العالمي. هذا التحوّل لم يكن عفويًّا، إنما جاء نتيجة قراءة دقيقة للفرص والتحدّيات التي فرضها الواقع الدولي، إذ رأت واشنطن أن مصالحها القوميّة لا يمكن أن تُصان داخل حدودها فقط، بل عبر الانخراط النشط في التوازنات العالميّة (فهمي، 2000، ص 93).

إن هذه الترجمة العمليّة للمبادئ الفكريّة اتّخذت أشكالًا متعدّدة. فمن الناحية الاقتصاديّة، سعت الولايات المتّحدة إلى ضمان انسياب التجارة الدوليّة وتأمين طرق الملاحة البحريّة، وفرض حضورها في الأسواق العالميّة من خلال تصدير منتجاتها ورؤوس أموالها. أما من الناحيّة الاستراتيجيّة، فقد أولت اهتمامًا خاصًّا بضمان تدفّق الموارد الطبيعيّة الحيويّة، وفي مقدّمتها النفط، ما جعلها تنظر إلى مناطق مثل الشرق الأوسط على أنها مسرح رئيس لمصالحها المستقبليّة. ومن الناحية السياسّية، اتّجهت

نحو صياغة تحالفات دوليّة مع القوى الكبرى، بما يضمن لها موقعًا دائمًا في موازين القوى العالميّة.

وقد جاءت الحربان العالميّتان لتشكّلا منعطفًا تاريخيًّا عزّز هذا المسار. ففي الحرب العالمية الأولى، مثّلت مشاركة الولايات المتّحدة نقطة تحوّل في مسار الحرب، حيث أسهمت إمكاناتها الاقتصاديّة والعسكريّة في ترجيح كفة الحلفاء. غير أن انسحابها اللاحق وعودتها إلى سياسة الانعزالية النسبيّة عكسا ما يمكن وصفه صراعًا داخليًّا بين تيّار الانعزاليّة التقليدي، والتيّار التوسعي الذي يرى ضرورة الانخراط العالمي.

أما الحرب العالميّة الثانية؛ فقد شكّلت اللحظة المفصليّة التي رسّخت الانتقال النهائي نحو قيادة النظام الدولي. فقد خرجت الولايات المتحدة من هذه الحرب قوة اقتصادية وعسكرية الأبرز على مستوى العالم، بعد أن أنهكت الحرب القوى الأوروبيّة الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. ومع هذا التفوّق، اضطلعت واشنطن بدور قيادي في رسم معالم النظام الليبرالي العالمي الجديد، إذ بادرت إلى دعم إنشاء الأمم المتحدة كإطار مؤسّسي شرعي لإدارة العلاقات الدولية، وأسّست المؤسّسات الاقتصاديّة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذَيْن تحوّلا لاحقًا إلى أدوات لإعادة تشكيل البنية الاقتصاديّة العالمية وِفقًا للمصالح الأمريكية (العمار، 2000، ص 3).

إلى جانب ذلك، قادت واشنطن الجهود لصياغة نظام أمني جماعي يستند إلى فكرة الردع والتحالفات، حيث لم يقتصر دورها على الدفاع عن أراضيها، بل امتدّ إلى الدفاع عن النظام العالمي الذي أنشأته. هذا التحوّل أكّد أن الاستراتيجيّة الأمريكيّة لم تكن مجرّد شعارات مثاليّة حول الحريّة والديمقراطيّة، بل مشروعًا سياسيًّا واقتصاديًّا متكاملًا يهدف إلى إعادة هندسة النظام الدولي على أسس تخدم المصالح الأمريكيّة وتكرّس موقعها كقوة مهيمنة (بريماكوف، 2004، ص 141).

إن هذا المسار يظهر بوضوح كيف انتقلت الولايات المتّحدة من مرحلة التنظير القِيَمي والفكري إلى مرحلة التطبيق المؤسّساتي والسياسي، عبر بناء شبكات من التحالفات والمؤسّسات الدوليّة، لتصبح بذلك قادرة على التحكّم في مسارات النظام الدولي لعقود لاحقة.

2.7. الإطار المؤسسي لبناء الاستراتيجية الشاملة

لم تكن الاستراتيجية الأمريكية نتاج قرارات فرديّة أو مواقف عابرة لرؤساء متعاقبين فحسب، بل تشكّلت ضمن إطار مؤسّسي متكامل ساعد على تحويل المرتكزات الفكرية والسياسية إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ. فقد أسهمت المؤسّسات الدستوريّة الرسميّة، كالكونغرس والبيت الأبيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجيّة، إلى جانب الأجهزة الاستخباراتيّة ومراكز التفكير، في صياغة رؤية استراتيجيّة متماسكة تضمن استمرارية المشروع الأمريكي عبر المراحل المختلفة. هذا التداخل بين المؤسّسات التشريعيّة والتنفيذيّة والفكريّة والأمنيّة منح الاستراتيجيّة الأمريكيّة طابعًا مرنًا وقابلًا للتكيّف مع المتغيّرات الدولية، كما أتاح لها هامشًا واسعًا من الخيارات في إدارة التحدّيات والصراعات العالميّة. وبذلك، شكّل الإطار المؤسّسي البنية التحتيّة الحقيقيّة التي استندت إليها الولايات المتّحدة في بناء استراتيجيّتها الشاملة وترسيخ موقعها كقوّة مهيمنة في النظام الدولي.

1.2.7. دور المؤسّسات الأمريكيّة في صياغة الاستراتيجيّة

لقد شكّلت المؤسّسات الرسميّة وغير الرسميّة، العمود الفقري لصياغة الاستراتيجيّة الأمريكيّة وتنفيذها منذ منتصف القرن العشرين. ويُظهر النظام السياسي الأمريكي بنية معقّدة لكنها متكاملة، حيث تتوزّع الأدوار بين السلطات الدستوريّة من جهة، والمؤسّسات البيروقراطيّة والأمنيّة من جهة أخرى، إضافة إلى جماعات الضغط ومراكز التفكير التي وفّرت الدعم الفكري والتحليلي لصانعي القرار.

فالكونغرس، بما يمثّل السلطة التشريعية، اضطلع بدور محوري في توفير الغطاء القانوني والسياسي للاستراتيجيّة الأمريكيّة. فمن خلاله تمّ تمرير التشريعات التي سمحت بتخصيص موازنات ضخمة لبرامج التسلّح والعمليّات الخارجيّة، كما منح الرؤساء الصلاحيّات اللازمة لإدارة الحروب والتدخّلات العسكريّة. وقد شكّل الكونغرس أيضًا ساحة للتجاذب بين الاتّجاهات السياسيّة المختلفة (الجمهوريين والديمقراطيين)، ما سمح بخلق نقاش استراتيجي داخلي يعكس توازن القوى بين الانعزاليّة والتوسّعيّة. وعلى الرغم من هذا التجاذب، ظلّ التوافق قائمًا حول ضرورة الحفاظ على التفوّق الأمريكي في النظام الدولي (فهمي، 2000، ص 73).

أما وزارة الدفاع (البنتاغون)؛ فقد مثّلت الذراع التنفيذيّة العسكريّة للاستراتيجيّة الأمريكيّة. فمن خلال مؤسّساتها المختلفة، وُضعت العقائد العسكريّة التي قامت عليها سياسة الردع النووي، وأشرفت على تطوير الترسانة النوويّة والصواريخ الباليستيّة، كما أدارت شبكة القواعد العسكريّة المنتشرة في القارّات الخمس. وقد شكّل «البنتاغون» ليس فقط مؤسّسة عسكرية، بل مركزًا استراتيجيًّا للتخطيط الطويل المدى، بما جعله لاعبًا رئيسًا في رسم ملامح السياسة الأمريكيّة العالميّة، بخاصّة في مرحلة الحرب الباردة التي اتّسمت بالسباق المحموم نحو التسلّح والتفوّق التكنولوجي العسكري.

في المقابل، أدّت وزارة الخارجية دورًا تكامليًّا مع «البنتاغون»، إذ اضطلعت بإدارة شبكة العلاقات الدوليّة والتحالفات. فبينما ركّزت وزارة الدفاع على بناء القوّة الصلبة، انخرطت الخارجيّة في توسيع شبكة التحالفات الدبلوماسيّة، سواء عبر حلف «شمال الأطلسي» أو من خلال اتفاقيّات ثنائيّة ومتعدّدة الأطراف. كما تولّت صياغة الخطاب الدبلوماسي الأمريكي الذي ربط بين الدفاع عن الديمقراطيّة وحريّة الشعوب وبين حماية المصالح الأمريكيّة. وقد شكّل هذا المزج بين الواقعيّة السياسيّة والخطاب الليبرالي عنصرًا أساسيًّا في تبرير السياسات التوسعيّة على المستوى الدولي.

ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي أدّته مراكز التفكير الاستراتيجية مثل مؤسسة

«راند» ومعهد «بروكينغز» (الغريري، 2001، ص 17)، اللتان برزتا كـ «العقل المفكر» خلف القرارات الكبرى. فقد وفّرت هذه المراكز تحليلات معمّقة ودراسات مستقبليّة عن طبيعة التهديدات الدوليّة، سواء كانت صادرة عن الاتّحاد السوفياتي أو عن قوى إقليميّة ناشئة. كما ساعدت في تقديم نماذج لصياغة البدائل السياسيّة والخيارات الاستراتيجيّة، ما جعلها بمنزلة «مستودع للأفكار» يمدّ صانعي القرار بالأدوات النظرية التي تعزّز قدرتهم على صياغة استراتيجيّات شاملة (البياتي،2001، ص 27).

إضافة إلى ذلك، أدّت الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتيّة، وفي مقدمتها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، دورًا لا يقلّ أهمّيّة عن المؤسّسات الرسميّة. فقد قدّمت تقارير استخباراتيّة دقيقة حول تحرّكات الأعداء والحلفاء على حدّ سواء، وأسهمت في بلورة فهم أعمق للتوازنات الدوليّة. كما انخرطت في عمليّات سرّيّة، كان لها تأثير مباشر في صياغة الاستراتيجيّة الأمريكيّة وتنفيذها في مناطق مختلفة من العالم.

هذا التداخل بين المؤسّسات التشريعيّة والتنفيذيّة والفكريّة والاستخباراتيّة مكّن الولايات المتّحدة من تحويل المرتكزات الفكريّة إلى خطط عمليّة قابلة للتنفيذ. فكلّ مؤسّسة أسهمت من موقعها في بناء الاستراتيجيّة الشاملة: «الكونغرس» عبر الشرعيّة، «البنتاغون» عبر القوة الصلبة، «الخارجية» عبر العلاقات والتحالفات، «مراكز التفكير» عبر التنظير، و«الاستخبارات» عبر المعلومات والعمليات السرّيّة. وبهذا الشكل، تميّزت الاستراتيجيّة الأمريكيّة بكونها نتاجًا لبنية مؤسّساتيّة معقّدة لكنّها متكاملة، قادرة على التكيّف مع التحوّلات الدوليّة والاستجابة للتحدّيات المتجدّدة.

2.2.7. تفاعل المرتكزات الفكرية مع التحولات العالمية والحروب الكبرى

لم تتبلور الاستراتيجيّة الأمريكية في فراغ، بل جاءت نتيجة مباشرة لتفاعل مستمرّ بين المرتكزات الفكريّة المتجذّرة في العقيدة الأمريكيّة، وبين التحوّلات الكبرى التي شهدها العالم منذ بدايات القرن العشرين. فقد كانت الحربان العالميّتان، ثم الحرب

الباردة، محطّات فاصلة دفعت الولايات المتّحدة إلى إعادة صياغة موقعها في النظام الدولي، بما يتلاءم مع طموحاتها التوسّعية ورؤيتها لذاتها كأمّة استثنائية ذات رسالة كونية (العبيدي، 1984، ص 141).

ففي الحرب العالمية الأولى، أدّت الولايات المتحدة دورًا مهمًّا في ترجيح كفّة الحلفاء عبر دخولها المتأخّر في سنة 1917. غير أن ما تلاها، كشف عن تردّد استراتيجي بين تيّار الانعزاليّة التقليدي الذي فضّل الانسحاب من الشؤون الدولية، وتيّار جديد يدعو إلى توسيع الدور الأمريكي عالميًّا. هذا التردّد تجسّد في رفض الكونغرس الانضمام إلى «عصبة الأمم»، رغم أن الرئيس «وودرو ويلسون» كان من أبرز الداعين لإنشائها، ما يدلّ على أن الفكر الاستثنائي لم يتحوّل بعد إلى ممارسة مؤسّساتية راسخة (أبو عليه، 1987، ص.ص. 97 ـ 108).

أما الحرب العالمية الثانية؛ فقد مثّلت نقطة التحوّل الكبرى التي أنهت الانعزاليّة بشكل شبه نهائي. فبخلاف الحرب الأولى، وجدت الولايات المتّحدة نفسها مجبرة على خوض مواجهة شاملة ضد قوى «المحور»، وخرجت من الحرب أقوى قوّة اقتصاديّة وعسكريّة على مستوى العالم. هذا الواقع الجديد أعاد تعريف طبيعة الاستراتيجيّة الأمريكيّة، حيث لم يعد ممكنًا الانكفاء إلى الداخل، بل كان من الضروري الانخراط النشط في صياغة نظام عالمي جديد يتلاءم مع مصالحها. ومن هنا برزت معالم النظام الليبرالي العالمي الذي رعته واشنطن، من خلال إنشاء الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهي مؤسّسات لم تكن مجرّد آليات للتعاون الدولي، بل أدوات استراتيجيّة لإعادة تشكيل البنية السياسيّة والاقتصاديّة العالميّة بما يرسّخ القيادة الأمريكية (عبد البديع، 1988، ص 50).

ومع بداية الحرب الباردة، تفاعلت المرتكزات الفكريّة المتمّثلة في «الاستثنائيّة» و«القدر المتجلّي» مع طبيعة التهديد السوفياتي. فقد أدركت واشنطن أن مواجهة الشيوعية لا يمكن أن تتمّ عبر القوّة العسكرية وحدها، بل يجب أن تُرفد بخطاب

أيديولوجي وثقافي يعزّز جاذبيّة النموذج الأمريكي. ومن هنا جاء المزج بين أدوات القوة الصلبة (الردع النووي، بناء التحالفات العسكرية، نشر القواعد الاستراتيجية)، وأدوات القوة الناعمة (الإعلام، العامة، وبرامج التبادل الثقافي) لقد كان هذا المزج تعبيرًا عن إدراك عميق بأن التفوّق الأمريكي يتطلّب السيطرة على العقول والقلوب بقدر ما يتطلّب السيطرة على ميادين القتال. كما أن هذه التحوّلات الكبرى أجبرت الولايات المتّحدة على مأسسة استراتيجيّتها عبر مؤسّسات متعدّدة الأطراف، قدّمت نفسها للعالم بأنها أُطُر التعاون والسلام، بينما كانت عمليًّا آليات لإدامة النفوذ الأمريكي. فالأمم المتّحدة منحت الشرعيّة السياسيّة للتدخّلات، بينما وفّر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدوات اقتصاديّة لضبط توجّهات الدول النامية وربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهكذا، فإن التفاعل بين الفكر الاستثنائي والتحوّلات العالميّة لم يقتصر على صياغة خطاب سياسي، بل تُرجم إلى بنية مؤسّساتية عالميّة ضمنت لواشنطن قدرة غير مسبوقة على إدارة النظام الدولي وتوجيه مساره. إن خلاصة هذا التفاعل تكمن في أن الولايات المتّحدة استطاعت أن تحوّل مرتكزاتها الفكرية ـ التي طالما تحدّثت عن الحرية والرسالة العالميّة ـ إلى واقع عملي متجسّد في مؤسّسات وتحالفات وعقائد عسكريّة واقتصاديّة. وهذا ما جعلها لا تكتفي بالهيمنة العسكريّة أو الاقتصادية، بل بالهيمنة على قواعد اللعبة الدوليّة نفسها، حيث بات استمرار النظام العالمي مشروطًا بدورها القيادي (مقلّد، 1986، ص 143).

8. أدوات الهيمنة الأمريكية أثناء الحرب الباردة

مع نهاية الحرب العالميّة الثانية وبداية مرحلة الحرب الباردة، دخلت الولايات المتّحدة في صراع استراتيجي مفتوح مع الاتحاد السوفياتي، فرض عليها تطوير منظومة شاملة من الأدوات لضمان تفوّقها وترسيخ هيمنتها على النظام الدولي. ولم يكن هذا الصراع محصورًا في المجال العسكري وحده، بل اتّسع ليشمل الأبعاد الاقتصاديّة والأيديولوجيّة والثقافيّة، ما جعل المواجهة بين القوّتَيْن العظميين أكثر

شمولًا وعمقًا. وقد وظّفت واشنطن في هذا السياق أدوات متنوّعة، تمثّلت في القوة الصلبة من خلال سياسة الاحتواء والـردع النووي، إلى جانب القوة الناعمة التي اعتمدت على نشر الثقافة الأمريكية والترويج للنموذج الديمقراطي الرأسمالي. كما لجأت إلى استخدام المؤسّسات الدوليّة والتحالفات الاستراتيجية، وإلى تفعيل دور الاستخبارات والدبلوماسيّة العامة، حيث شكّلت هذه الأدوات بمجموعها البنية الفعليّة للهيمنة الأمريكيّة في تلك المرحلة المفصلية من تاريخ النظام الدولي.

1.8. القوّة الصلبة وسيلة لفرض النفوذ

اعتمدت الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة على القوة الصلبة ركيزة أولى لفرض نفوذها العالمي ومواجهة التحدّي السوفياتي. فقد رأت أن التفوّق العسكري والاقتصادي يشكّل الضمانة الأساسيّة لقيادة النظام الدولي، وأن بناء شبكة من التحالفات الدفاعية وتطوير ترسانة الردع النووي يمثّلان أدوات لا غنى عنها لتثبيت موقعها كقوّة مهيمنة. ولم تقتصر هذه المقاربة على الجانب العسكري المباشر فحسب، بل ارتبطت أيضًا بالقدرة الاقتصاديّة على تمويل الحلفاء ودعم استقرارهم، وباستخدام أدوات الضغط والإكراه لردع الخصوم ومنع تمدّدهم. ومن هنا جاءت سياسات الاحتواء والردع النووي، إلى جانب الانتشار العسكري الواسع، لتجسّد جوهر القوّة الصلبة الأمريكيّة كوسيلة مركزيّة في إدارة الصراع الدولي وفرض قواعد اللعبة بما يخدم مصالحها الاستراتيجيّة.

1.1.8. سياسة الاحتواء والردع النووي

مع نهاية الحرب العالميّة الثانيّة، وجدت الولايات المتّحدة نفسها أمام واقع استراتيجي جديد، فهي القوّة الاقتصاديّة والعسكريّة الأولى عالميًّا، لكنها في الوقت عينه، تواجه منافسًا أيديولوجيًّا وسياسيًّا لا يقلّ قوةً في طموحاته العالميّة، هو الاتحاد السوفياتي. وفي هذا السياق، تبلورت سياسة الاحتواء لتصبح خيارًا استراتيجيًّا أساسيًّا

يهدف إلى تطويق النفوذ السوفياتي ومنع توسّعه الجغرافي والأيديولوجي. وقد صاغ «جورج كينان»[1]، هذه السياسة، في العام 1947، من خلال برقيّته الشهيرة من موسكو، حيث شدّد على ضرورة التعامل مع الاتّحاد السوفياتي عبر استراتيجيّة طويلة المدى تقوم على إضعافه تدريجيًّا بدلًا من مواجهته المباشرة (تايلور، 1981، ص 81).

لقد ارتكزت سياسة الاحتواء منذ البداية على مزيج من الأدوات العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة. ففي الجانب العسكري، اعتمدت على تعزيز القدرات الدفاعيّة وبناء تحالفات أمنيّة مع الدول الغربيّة. وفي الجانب الاقتصادي، استخدمت المساعدات والدعم المالي، مثل «خطة مارشال»، لتثبيت الدول الأوروبيّة في المعسكر الغربي ومنعها من السقوط في دائرة النفوذ السوفياتي. أما في الجانب السياسي والأيديولوجي، فقد عملت واشنطن على ترويج خطاب الحرّيّة والديمقراطيّة كبديل عن الشيوعيّة، سعيًا إلى كسب العقول والقلوب في أوروبا والعالم الثالث (السروجى، 2005، ص 355).

غير أن البُعد العسكري ظلّ الأكثر حضورًا في هذه السياسة، خاصّة مع بداية سباق التسلّح النووي. فبعد أن فقدت الولايات المتحدة احتكارها للقنبلة الذريّة في العام 1949، إثر التجربة النوويّة السوفياتية، اتّجهت إلى تطوير ترسانتها النوويّة بوتيرة متسارعة. وقد تبنّت واشنطن عقيدة الردع النووي التي تقوم على فكرة أن أي هجوم سوفياتي سيُقابَل برد انتقامي نووي شامل. ومع مطلع الخمسينيات، تطوّرت هذه العقيدة إلى ما عُرف بـ «مبدأ التدمير المتبادل المؤكد» (Mutual Assured Destruction ـ MAD)، والذي جعل من التوازن النووي ذاته أداة لضبط الصراع ومنع انزلاقه إلى مواجهة شاملة (سلمان، 1985، ص 38).

أدّى هذا التوجّه إلى استثمارات هائلة في برامج التسلّح الأمريكيّة، شملت تطوير

(1) دبلوماسي أمريكي ومؤرخ ومفكر استراتيجي بارز.

القاذفات الاستراتيجيّة، وبناء الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBMs)، ونشر الغواصّات النوويّة القادرة على إطلاق الصواريخ البعيدة المدى. كما أنشأت الولايات المتّحدة شبكة واسعة من القواعد العسكريّة حول العالم، خصوصًا في أوروبا وآسيا، بما يضمن لها القدرة على الردع والانتشار السريع في مواجهة أي تهديد محتمل. هذه الشبكة لم تكن مجرّد ترتيبات دفاعيّة، بل جزءًا من بنية الهيمنة الأمريكية التي ربطت أمن العالم الغربي بأمن واشنطن.

ومع مرور الوقت، لم تعد الأسلحة النوويّة مجرد وسيلة للتهديد، بل أصبحت جزءًا من هويّة الولايات المتّحدة كقوة عظمى. فالترسانة النووية لم تقتصر على دورها العسكري، بل مثّلت عنصرًا سياسيًّا ونفسيًّا عزّز صورة واشنطن كقائدة للنظام الدولي. وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا التفوّق النووي في مفاوضاتها الدبلوماسيّة، وفي فرض شروطها على الحلفاء والأعداء على حدّ سواء.

إن سياسة الاحتواء والردع النووي لم تكن مجرّد ردّ فعل ظرفي على التهديد السوفياتي، بل مثّلت ركيزة أساسيّة في بناء الاستراتيجيّة الأمريكيّة للحرب الباردة. فقد جمعت بين الواقعيّة السياسيّة التي رأت في الاتّحاد السوفياتي خصمًا لا يمكن تجاهله، وبين البُعد الأيديولوجي الذي عدّ الشيوعيّة خطرًا يهدّد قِيَم الحرّيّة والديمقراطيّة. وهكذا، أصبحت سياسة الاحتواء إطارًا شاملًا صاغ ممارسات الولايات المتّحدة لعقود، وأعطى واشنطن القدرة على الاستمرار في قيادة النظام الدولي عبر الدمج بين القوة الصلبة والأبعاد الأيديولوجية والاقتصادية (العساف، 2008، ص 64).

2.1.8. سياسة الاحتواء والردع النووي

مع نهاية الحرب العالميّة الثانية، برزت الولايات المتحدة قوة اقتصاديّة وعسكريّة أولى عالميًّا، لكن هذا التفوّق لم يكن كافيًا لضمان استمرار هيمنتها في ظلّ وجود الاتحاد السوفياتي بما يمثّل من قوة منافسة ذات مشروع أيديولوجي عالمي. وقد مثّل

هذا التحدّي المباشر الذي دفع واشنطن إلى بلورة سياسة شاملة عُرفت بـ «سياسة الاحتواء». هذه السياسة، التي صاغها «جورج كينان» في العام 1947، من خلال «البرقية الطويلة» من موسكو، انطلقت من قناعة بأن الاتحاد السوفياتي يحمل نزعة توسعيّة طبيعيّة تستند إلى عقيدته الشيوعيّة، وأن مواجهته لا تكون بحرب شاملة وإنّما عبر استراتيجيّة طويلة المدى تقوم على محاصرته جغرافيًّا، وإضعافه اقتصاديًّا، وتطويق نفوذه سياسيًّا .

ارتكزت هذه السياسة على ثلاثة أبعاد رئيسة:

- **البُعد العسكري**: تمثّل في تعزيز القدرات الدفاعيّة الأمريكيّة، وبناء شبكة تحالفات عسكريّة مع أوروبا الغربيّة وآسيا.
- **البُعد الاقتصادي**: تجسّد في إطلاق خطة «مارشال» التي لم تكن مجرّد مشروع لإعادة إعمار أوروبا الغربية، بل أداة لربطها بالنظام الرأسمالي ومنع وقوعها في دائرة النفوذ السوفياتي.
- **البُعد الأيديولوجي والسياسي**: حيث عملت واشنطن على تقديم نفسها كمدافع عن الحرّية والديمقراطية، في مقابل النموذج السوفياتي الذي ارتبط بالقمع والاستبداد.

كما تجلّت سياسة الردع في إدارة أزمات كبرى مثل أزمة برلين (1948 ـ 1949)، وأزمة الصواريخ الكوبية (1962)، حيث أظهرت الولايات المتّحدة استعدادها لاستخدام السلاح النووي كأداة ردع قصوى، وفي الوقت ذاته كوسيلة ضغط دبلوماسي أجبرت الخصوم على التراجع. وبهذا المعنى، لم يكن السلاح النووي مجرّد أداة عسكرية، بل ورقة سياسيّة ونفسيّة عزّزت صورة واشنطن كقوّة لا يمكن تحدّيها.

ومع مرور الوقت، أصبحت الأسلحة النووية جزءًا من هويّة الولايات المتّحدة كقوة عظمى، ليس فقط لحماية أراضيها، بل أيضًا لحماية النظام الدولي الذي تقوده.

وقد استخدمت واشنطن هذا التفوّق النووي كورقة ضغط في مفاوضاتها مع حلفائها وخصومها، ولإرساء معادلة ردع عالميّة منحتها القدرة على فرض قواعد اللعبة الدوليّة.

2.8. القوة الناعمة والدبلوماسية العامة

لم تقتصر الاستراتيجيّة الأمريكية على توظيف أدوات القوّة الصلبة من عسكريّة واقتصاديّة لتحقيق أهدافها العالميّة، بل أولت اهتمامًا متزايدًا للقوّة الناعمة بوصفها أداة مكمّلة وأحيانًا بديلة عن الوسائل التقليدية. فقد أدركت واشنطن أن كسب العقول والقلوب لا يقلّ أهمية عن كسب المعارك في ميادين القتال، وأن تعزيز صورة النموذج الأمريكي يمكن أن يمنحها شرعية أوسع ونفوذًا أعمق على المدى الطويل. وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية العامّة وسيلة مركزية لنشر الثقافة الأمريكيّة والترويج للنموذج الديمقراطي الرأسمالي، عبر أدوات متنوّعة شملت الإعلام والسينما والبرامج الأكاديميّة والتبادل الثقافي، ما جعلها رافعة أساسيّة للهيمنة الأمريكيّة خلال الحرب الباردة وما بعدها.

1.2.8. نشر الثقافة الأمريكية والترويج للنموذج الديمقراطي الرأسمالي

لم تكتفِ الولايات المتحدة بتعزيز قوتها العسكريّة والاقتصاديّة في مواجهة الاتّحاد السوفياتي في أثناء الحرب الباردة، بل أولت اهتمامًا خاصًّا لما بات يُعرف بـ «القوة الناعمة»، التي تعني القدرة على التأثير في الآخرين من خلال الجاذبيّة والإقناع بدلًا من الإكراه المباشر. فقد أدركت واشنطن أن السيطرة على العقول والقلوب لا تقلّ أهمية عن السيطرة على ميادين القتال، وأن بناء صورة جذابة للنموذج الأمريكي يمكن أن يكون سلاحًا استراتيجيًّا فعّالًا في مواجهة الأيديولوجيا الشيوعيّة.

من أبرز أدوات هذه القوة الناعمة كانت صناعة السينما الأمريكية، خاصة «هوليوود»، التي تحوّلت إلى منصة عالميّة لتصدير القِيَم الأمريكية. فقد صورت الأفلام الأمريكية

«الحلم الأمريكي» بأنه نموذج للحياة المثاليّة المبنيّة على الحريّة الفرديّة، والفرص الاقتصاديّة، والنجاح الشخصي. وبذلك، تمكنّت «هوليوود» من الترويج لنمط حياة أمريكي مرغوب عالميًّا، ساعد على تعزيز مكانة الولايات المتّحدة، ليس فقط كقوة عظمى عسكرية، بل كرمز حضاري وثقافي عالمي (الناصري، 2000، ص.ص. 8ـ10).

كما أدّت وسائل الإعلام الدوليّة، وعلى رأسها إذاعة «صوت أمريكا»، دورًا مهمًّا في نشر الخطاب السياسي والأيديولوجي الأمريكي. فقد عملت هذه الوسائل على مواجهة ما عدّته واشنطن «الدعاية السوفياتية»، من خلال تقديم الولايات المتّحدة على أنها حامية الحرّيّة والديمقراطيّة في العالم. ولم يكن الإعلام مجرّد وسيلة للترويج السياسي، بل أداة لتشكيل الرأي العام الدولي والتأثير في اتّجاهات الشعوب داخل العالم الثالث وأوروبا الشرقيّة، حيث كانت المواجهة الأيديولوجيّة أكثر حدّة.

إلى جانب السينما والإعلام، فقد وظّفت الولايات المتّحدة برامج التبادل الثقافي والأكاديمي كوسيلة طويلة المدى لتعزيز جاذبيّة نموذجها السياسي والاقتصادي. فقد فتحت الجامعات الأمريكية أبوابها لآلاف الطلاب والباحثين من مختلف أنحاء العالم، بخاصّة من الدول النامية وأوروبا الغربية. هذه البرامج لم تقتصر على التعليم الأكاديمي فقط، بل كانت أيضًا فرصة لتعريف هؤلاء النخب أسلوب الحياة الأمريكي وقِيَمه. ومع عودة هؤلاء الخرّيجين إلى بلدانهم، شكّلوا جسورًا فكريّة وثقافيّة بين مجتمعاتهم وواشنطن، وأسهموا في خلق نخب سياسيّة واقتصاديّة أكثر قُربًا من النموذج الليبرالي الرأسمالي.

إن استخدام هذه الأدوات الثقافيّة والإعلاميّة والتعليميّة لم يكن عَرَضيًّا، بل جزءًا من استراتيجيّة مدروسة تهدف إلى مواجهة النموذج السوفياتي الذي ركّز على المساواة الأيديولوجية والاشتراكية. فبينما كان السوفيات يعتمدون على خطاب سياسي جامد وأجهزة دعاية حكوميّة، قدّمت الولايات المتّحدة نموذجًا أكثر مرونة وإغراءً، يعتمد

على القِيَم الفرديّة والحريّة والابتكار. هذا التباين جعل من القوّة الناعمة الأمريكيّة أداة فعّالة استطاعت أن تكسب بها واشنطن شرعيّة إضافيّة وتؤثّر في توجّهات الرأي العام العالمي لصالحها (علي، 2005، ص.ص. 192 ـ 191).

لقد أثبتت التجربة أن القوّة الناعمة لم تكن مجرّد مكمّل للقوة الصلبة، بل كانت في أحيان كثيرة بديلًا عنها، خاصّة في البيئات التي لم يكن التدخّل العسكري فيها ممكنًا أو مرغوبًا. وهكذا، استطاعت الولايات المتحدة أن توظّف السينما والإعلام والتعليم لتكريس صورة مشرقة عن نفسها، ولتقديم نظامها السياسي والاقتصادي خيارًا أفضل من النموذج السوفياتي، وهو ما ساعد في إدامة هيمنتها في أثناء عقود الحرب الباردة.

2.2.8. توظيف المؤسّسات الدولية والاستخبارات في خدمة الهيمنة

إدراكًا من الولايات المتحدة أن القوة الصلبة وحدها غير كافية لإدامة هيمنتها، لجأت إلى توظيف المؤسّسات الدوليّة التي ساهمت في إنشائها أو صياغة أنظمتها، لتكون بمثابة أدوات غير مباشرة تعزّز مشروعها العالمي. فقد كان تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أعقاب الحرب العالميّة الثانية خطوة استراتيجيّة كبرى، إذ تحوّلا سريعًا إلى آليات لإعادة هيكلة اقتصادات الدول النامية والمتضرّرة من الحرب، بما يجعلها مندمجة في النظام الرأسمالي الليبرالي الذي تقوده واشنطن. وعلى الرغم من أن هذه المؤسّسات رفعت شعارات التعاون والتنمية، إلّا أنها عملت في جوهرها على تكريس معايير اقتصاديّة وماليّة تصبّ في خدمة المصالح الأمريكيّة، من خلال فرض سياسات تقشّفيّة، أو إعادة هيكلة للديون، أو ربط الاقتصادات المحليّة بالأسواق العالميّة وفق منطق العولمة النيوليبراليّة (نجاة، 2005، ص.ص. 450 ـ 453). هذا الاستخدام الذكي للمؤسّسات الدوليّة أتاح للولايات المتّحدة شرعيّة قانونيّة وأخلاقيّة لسياساتها، إذ ظهرت ذات قوة راعية للتنمية والاستقرار، بينما كانت في الواقع تبني منظومة اقتصاديّة تجعلها مركزًا للتحكّم في مسارات التمويل والاستثمار والتجارة الدوليّة. وبذلك، أصبحت هذه المؤسّسات الاقتصاديّة بمثابة

رافعة مكمّلة للقوّة الناعمة، منحت واشنطن أدوات تأثير طويلة المدى على خيارات الدول النامية وسياساتها الداخلية، بما يجعلها أكثر توافقًا مع مصالحها الاستراتيجيّة.

إلى جانب هذا البُعد الاقتصادي، برزت الأجهزة الاستخباراتيّة، في مقدمتها «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA)، أداة خفيّة لكنها بالغة الفعّاليّة في خدمة مشروع الهيمنة. فمنذ بداية الحرب الباردة، انخرطت الوكالة في عمليّات سرّيّة تستهدف الأنظمة التي لا تتوافق مع المصالح الأمريكيّة. وقد شملت هذه العمليّات إسقاط حكومة «محمد مصدق» في إيران في سنة 1953، بعد تأميمه للنفط، والإطاحة بـ«جاكوبو أربينز» في غواتيمالا، في سنة 1954، إثر محاولاته لإجراء إصلاحات زراعيّة تهدّد مصالح الشركات الأمريكية (محمود، 2002، ص 51).

لم تقتصر أنشطة الوكالة على هذَيْن المثالَيْن، بل امتدت إلى دول أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث استخدمت أساليب متعدّدة تراوحت بين التمويل السرّي للمعارضات السياسيّة، وتنظيم الانقلابات العسكريّة، وتوجيه الحملات الإعلاميّة، بل حتى التدخّل المباشر في صياغة دساتير أو سياسات اقتصاديّة لدول حليفة. هذه الأنشطة، وإن كانت تجري خلف الكواليس، إلا أنها شكّلت جزءًا لا يتجزّأ من الاستراتيجيّة الأمريكيّة الشاملة التي جمعت بين الفعل العلني والمؤسّساتي من جهة، والسرّي والخفي من جهة أخرى.

إن المزج بين المؤسّسات الاقتصادية ذات الطابع الشرعي، والأجهزة الاستخباراتيّة ذات الطابع السرّي، منح الولايات المتحدة ميزة استراتيجيّة فريدة في أثناء الحرب الباردة. فهي لم تعتمد فقط على الردع النووي أو التحالفات العسكرية كأدوات للقوة الصلبة، بل دعّمتها بجاذبية نموذجها السياسي والثقافي، وبقدرة مؤسّساتها الدولية على ضبط التوجّهات الاقتصاديّة للدول، وبنشاط استخباراتي موجّه لإعادة تشكيل البيئات السياسيّة بما يخدم مصالحها. هذا التكامل جعل من الهيمنة الأمريكيّة مشروعًا أكثر شموليّة ومرونة، قادرًا على التكيّف مع بيئات جغرافيّة وسياسيّة متباينة، وضامنًا

لبقاء الولايات المتّحدة في موقع القيادة العالميّة.

9. الخاتمة

توضح هذه الدراسة أنّ الاستراتيجية الأمريكية لم تكن مجرّد استجابات عابرة للأحداث الدولية، بل مشروعًا تاريخيًّا متكاملًا تبلور عبر تفاعل مستمرّ بين الجذور الفكريّة المتمثّلة في «عقيدة الاستثنائيّة» و«القدر المتجلّي»، وبين التحوّلات الكبرى التي عرفها النظام الدولي منذ الحربَيْن العالميّتَيْن وصولًا إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد جرى بناء هذا المشروع ضمن إطار مؤسّسي متشابك، ضمّ الكونغرس والبنتاغون ووزارة الخارجية ومراكز التفكير الاستراتيجية، التي صاغت معًا رؤية تهدف إلى تكريس موقع القيادة الأمريكية في النظام الدولي (الهيثمي، 1968، ص 37).

بعد الحرب العالمية الثانية، مثّلت سياسة الاحتواء والردع النووي الأساس الذي استندت إليه الولايات المتحدة في مواجهة التحدّيات، حيث اعتمدت على المزج بين القوة العسكرية الصلبة والقدرات الاقتصاديّة والدبلوماسية. فقد كان الردع النووي والتحالفات الدوليّة مثل حلف شمال الأطلسي أدوات رئيسة لحماية الحلفاء وإضعاف الخصوم، في حين أدّت أدوات القوّة الناعمة مثل السينما والإعلام وبرامج التبادل الأكاديمي دورًا في جذب الشعوب وترسيخ جاذبية النموذج الأمريكي. ومع انهيار الاتّحاد السوفياتي، لم تقتصر الولايات المتّحدة على إعلان النصر، بل انتقلت إلى مشروع أشمل هو الهيمنة الليبراليّة، الذي ارتكز على ترسيخ المؤسّسات الدوليّة، ونشر الديمقراطيّة، وربط الأسواق العالميّة بمنظومة العولمة التي تقودها واشنطن (محمود، 1992، ص 51).

غير أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، شكّلت نقطة تحوّل مفصليّة، دفعت واشنطن إلى تبنّي عقيدة الحروب الاستباقيّة. وقد تجسّد ذلك في التدخّلات العسكريّة

المباشرة في أفغانستان والعراق تحت شعار مكافحة الإرهاب، لكن سرعان ما تحوّلت هذه التدخّلات إلى عبء استراتيجي، إذ كشفت عن حدود القوة العسكريّة التقليديّة وأدت إلى استنزاف القدرات الأمريكيّة بشريًا واقتصاديًا، فضلًا عن إضعاف صورتها وشرعيّتها على الساحة الدوليّة. ومع تصاعد كلفة هذه الحروب، استغلت قوى أخرى صاعدة مثل الصين وروسيا حالة الإنهاك الأمريكي لتعزيز نفوذها الدولي (الغزالي، 2001، ص 14).

وتشير هذه التجربة التاريخية بوضوح إلى أن نجاح الولايات المتحدة في الحفاظ على موقعها القيادي ارتبط دائمًا بقدرتها على الجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، وتوظيف المؤسّسات الدوليّة والأجهزة الاستخباراتيّة بصورة متكاملة. غير أنّ السياق الدولي الراهن يكشف أنّ هذه المعادلة لم تعد كافية، إذ تواجه واشنطن تحدّيات بنيويّة داخلية أبرزها الانقسامات السياسيّة والأزمات الاقتصاديّة، إلى جانب ضغوط خارجيّة من قوى صاعدة تسعى لإعادة تشكيل النظام الدولي وِفق قواعد جديدة.

وبناءً على ذلك، فإن الدور الأمريكي لم يعد مطلقًا كما كان في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل بات مشروطًا بقدرتها على إعادة تعريف أولويّاتها وتطوير أدوات أكثر مرونة وشرعيّة. فاستدامة الهيمنة الأمريكيّة لم تعد تعتمد فقط على التفوّق العسكري أو الاقتصادي، وإنّما تستلزم ترميم خطابها القِيَمي، واعتماد مقاربات أكثر انفتاحًا في التعامل مع القوى الدولية الصاعدة، وتعزيز استثماراتها في مجالات الابتكار والتكنولوجيا كركيزة أساسيّة للحفاظ على التفوق.

وفي المحصّلة، يتوقّف مستقبل الاستراتيجيّة الأمريكيّة على مدى نجاحها في التوازن بين متطلّبات الداخل وضغوط الخارج. فإذا ما تمكّنت من معالجة أزماتها البنيويّة الداخلية بالتوازي مع ابتكار آليات جديدة لإدارة المنافسة الدوليّة، فإنها ستظلّ لاعبًا محوريًّا في النظام العالمي. أمّا إذا فشلت في التكيّف مع هذه التحوّلات، فقد تجد نفسها مضطرّة للتنازل عن بعض مواقعها القياديّة لصالح قوى أخرى تتحضّر لملء الفراغ.

10. الاستنتاجات

تُظهر الدراسة أنّ تطوّر الاستراتيجية الأمريكية عبر مراحل التاريخ لم يكن مجرد استجابة ظرفية للتحولات الدولية، بل هو نتاج تراكم فكري ومؤسساتي وأدوات متجددة مكّنت واشنطن من الحفاظ على حضورها العالمي لعقود. غير أنّ هذه الاستراتيجية واجهت في المقابل تحديات متنامية داخلية وخارجية، وأفرزت بيئة دولية أكثر تعقيدًا لم تعد أدوات القوة التقليدية كافية لإدارتها. ومن خلال تحليل المسار التاريخي والواقع الراهن، يمكن بلورة جملة من الاستنتاجات الرئيسة التي توضّح طبيعة المشروع الأمريكي ومحدداته.

- لقد أظهرت التجربة التاريخيّة أن الاستراتيجيّة الأمريكيّة لم تكن وليدة لحظة عابرة أو ظرف دولي مؤقّت، بل نتاج تراكم طويل الأمد يجمع بين الأسس الفكريّة المتمثلة في «عقيدة الاستثنائية» وفكرة «القدر المتجلي»، وبين الأدوات العمليّة التي توزّعت بين القوّة العسكريّة، والمؤسّسات الدوليّة، والدبلوماسيّة متعدّدة المسارات. هذا التفاعل أضفى على المشروع الأمريكي طابع الاستمراريّة والقدرة على التكيّف مع التحوّلات المتسارعة في النظام الدولي. ومع ذلك، فإن استمرار هذه الهيمنة واجه تحدّيات متزايدة، سواء من خلال صعود قوى منافسة كالصين وروسيا، أو عبر الأزمات الداخليّة التي أضعفت الثقة بالقيادة الأمريكيّة. كما أن التعقيد المتزايد للبيئة الدوليّة أفرز تهديدات غير تقليديّة لم تعد القوّة العسكريّة وحدها كافية للتعامل معها، ما فرض على واشنطن إعادة النظر في أدواتها الاستراتيجيّة، والاعتماد بشكل متزايد على الابتكار التكنولوجي وبناء تحالفات مرنة، في وقت باتت فيه التعدّدية القطبيّة الناشئة تمثّل التحدّي الأكبر أمام استدامة دورها القيادي المنفرد في النظام العالمي.
- المزاوجة بين القوّة الصلبة والقوّة الناعمة، شكّلت العمود الفقري للهيمنة الأمريكية منذ الحرب الباردة، إذ لم يكن الردع النووي والتحالفات العسكريّة

كافيَين دون دعم من أدوات الإعلام والثقافة والدبلوماسيّة العامّة.

- التحالفات الدوليّة والمؤسّسات متعدّدة الأطراف مثل الأمّم المتّحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أدّت دور الأداة غير المباشرة للهيمنة، حيث منحت السياسات الأمريكيّة شرعيّة دوليّة، وفي الوقت ذاته كرّست تبعيّة العديد من الدول للنظام الذي تقوده واشنطن.
- صعود قوى منافسة مثل الصين وروسيا يعكس تحوّلًا بنيويًّا في موازين القوى العالميّة، حيث لم تعد الولايات المتّحدة اللاعب الأوحد، بل تواجه تحدّيات من قوى تسعى لإعادة تشكيل النظام الدولي وفقًا لمصالحها.
- الأزمات الاقتصاديّة والانقسامات السياسيّة الداخليّة، مثل الأزمة المالية لعام 2008، والانقسامات الحزبيّة الحادّة، أسهمت في تقليص الثقة بالدور الأمريكي على الصعيدَيْن الداخلي والخارجي، وأثّرت سلبًا على قدرتها على ممارسة القيادة العالميّة.
- الهيمنة التقليديّة القائمة على التفوّق العسكري وحده لم تعد كافية في بيئة دوليّة تتّسم بالتعقيد والتشابك، حيث تبرز تحدّيات غير تقليديّة مثل الإرهاب العابر للحدود، والأزمات المناخيّة والصحّيّة، ما يفرض إعادة تعريف لأدوات القيادة الأمريكيّة.
- الابتكار التكنولوجي والتحالفات الذكيّة أصبحا من المتطلّبات الأساسيّة لاستمرار النفوذ الأمريكي، فالتفوّق في مجالات الذكاء الاصطناعي الفضاء والطاقة النظيفة، يمثل عنصرًا حاسمًا في المنافسة مع الصين وروسيا، كما أن بناء تحالفات مرنة ومتعدّدة الأبعاد بات ضرورة استراتيجيّة.
- التعدّدية القطبيّة الناشئة تمثل التحدّي الأكبر أمام استمرار القيادة الأمريكيّة المنفردة، إذ باتت القوى الدوليّة الصاعدة أكثر قدرة على التأثير في القضايا العالميّة، ما يقلّص من قدرة واشنطن على فرض رؤيتها الأحاديّة كما كان الحال

في تسعينيّات القرن الماضي.

11. توصيات استراتيجية

في ختام الدراسة، وبعد النظر في حجم التهديد الأمريكي لمختلف دول العالم، لا سيّما دول غرب آسيا، بما تمثّل من منطقة حيويّة، كنقطة قلب العالم، والسيطرة عليها تشكّل هدفًا استراتيجيًّا من جهة، وما تكتنز من مقدرات اقتصادية مختلفة، من جهة أخرى، لذلك لا بدّ من طرح توصيات استراتيجية موسّعة لمواجهة أدوات القوة الأمريكية في المنطقة:

1.11. تعزيز الوحدة الداخليّة وبناء المناعة الوطنيّة

أظهرت الأزمات أن هشاشة البنى الداخلية تمثّل المدخل الأكثر خطورة للاختراق الخارجي. لذلك يجب إطلاق إصلاحات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة شاملة، ترتكز على ترسيخ قِيَم المواطنة الجامعة، وتعزيز الثّقة بين الدولة والمجتمع، ومحاربة الفساد الذي يُضعف شرعيّة المؤسّسات. كما يتطلّب الأمر الاستثمار في تمكين الشباب والنساء، وإيجاد سياسات للحدّ من البطالة والفقر، لأنها تشكّل أحد أهمّ عوامل الانقسامات الداخلية وتزيد من هشاشة الاستقرار الوطني.

2.11. إعادة صياغة الاستراتيجيّات الأمنيّة

لم يعد الاعتماد على الردع العسكري وحده كافيًا في ظلّ طبيعة الحروب الحديثة التي أظهرت أهمّيّة الجبهات غير التقليديّة. لذلك من الضروري تبنّي استراتيجية أمنيّة شاملة تدمج بين القدرات العسكرية الكلاسيكيّة من جهة، والأمن السيبراني، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي من جهة أخرى. كما أن تطوير قدرات الدفاع الذاتي وتوطين الصناعات العسكريّة والتكنولوجيّة يساهم في تقليل التبعيّة للخارج ويعزز الاستقلال الاستراتيجي.

3.11. تنويع النموذج الاقتصادي وبناء بدائل تنمويّة

فرضت الحروب ضغوطًا هائلة على الاقتصادات المحلّيّة، ما يستدعي مراجعة شاملة للنماذج الاقتصاديّة القائمة. ويتطلّب ذلك إنشاء صناديق إقليميّة للتنمية وإعادة الإعمار تكون مستقلّة عن الشروط السياسيّة التي تفرضها المؤسّسات الماليّة الدوليّة. كما يجب الاستثمار في القطاعات الإنتاجيّة الأساسيّة كالزراعة والصناعات التحويليّة والطاقة المتجددة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج. إن تنويع مصادر الدخل وفتح شراكات تجارية جديدة مع قوى صاعدة من شأنه أن يوفر بدائل أكثر أمانًا واستدامة ويبعد الأمة عن نير التسلّط الخارجي، المتمثّل بالعسكر والحصار الاقتصادي.

4.11. تعزيز التكامل الإقليمي

أثبتت الأحداث أن غياب التعاون بين دول المنطقة يجعلها أكثر عرضة للتجزئة والابتزاز الخارجي. لذا فإن بناء منظومة تعاون إقليمي متماسك في المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة أصبح ضرورة استراتيجيّة. ويمكن أن يتجسّد ذلك عبر مشاريع مشتركة للبنية التحتيّة (مواصلات، طاقة، مياه)، وتأسيس سوق إقليمي للطاقة والغذاء، وإطلاق مبادرات ثقافيّة وأكاديميّة مشتركة. إن هذا التكامل يرفع من قدرة المنطقة على الصمود، ويمنع القوى الكبرى من استغلال الانقسامات الداخلية لصالحها، ويقضي على مفاعيل القوة الناعمة الوافدة من الخارج.

5.11. تطوير استراتيجيّة إعلاميّة بديلة

يُعدّ الإعلام أداة أساسيّة للقوة الناعمة الأمريكية في تشكيل الرأي العام العالمي. لذلك فإن بناء منظومة إعلاميّة مستقلة وفاعلة يمثّل ركيزة في مواجهة هذه الهيمنة. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية إنشاء قنوات إعلاميّة متعدّدة اللغات، ومنصات رقميّة حديثة، وإنتاج محتوى سينمائي وفني وأدبي يقدّم رواية بديلة قادرة على الوصول إلى الجمهور

العالمي. كما يجب تدريب كوادر إعلامية محترفة قادرة على استخدام الأدوات الرقميّة الحديثة في مواجهة الحملات الدعائية الموجهة، علمًا أن مجتمعاتنا تملك من القوة القوّة المالية والمادّة والفكرية والفنيّة ما تستطيع به أن تواجه كل أفكار الغرب.

6.11. بناء قوة ناعمة منافسة

لا يمكن الاكتفاء بردع القوّة الناعمة الأمريكيّة، بل يجب امتلاك قوّة ناعمة بديلة تُظهر الوجه الحضاري للمنطقة. يتطلب ذلك تأسيس مراكز ثقافيّة ومعاهد تعليميّة في خارج الجغرافيا العربية، وتقديم منح دراسيّة دوليّة، وإطلاق مبادرات إنسانيّة وصحيّة عابرة للحدود. كما يمكن الاستفادة من الألعاب الرياضية والمسلسلات والأفلام الفنية كجسور للتواصل مع الشعوب، وإبراز القِيَم الإنسانيّة المشتركة التي تمتلكها المنطقة.

7.11. تحصين المجال الأكاديمي والمعرفي

من أبرز أدوات النفوذ الأمريكي برامجه الأكاديميّة وشبكاته البحثيّة التي تنتج سرديّات منسجمة مع مصالحه. لمواجهة ذلك، يجب إنشاء مراكز أبحاث إقليميّة متقدّمة، وتطوير المناهج التعليميّة لتشجيع التفكير النقدي المستقلّ، وتوسيع برامج التبادل الأكاديمي مع قوى آسيويّة وأفريقيّة وأميركيّة لاتينيّة. كما ينبغي دعم نشر الدراسات العلميّة باللغات الأجنبيّة لتعزيز الحضور الفكري للمنطقة في الساحة الدوليّة.

8.11. تنويع التحالفات الدوليّة والانفتاح على القوى الصاعدة

أكّدت الحروب الأخيرة محدوديّة الاعتماد على محور واحد في العلاقات الدوليّة. لذلك يجب العمل على بناء شبكة تحالفات جديدة تشمل قوى كبرى صاعدة مثل الصين وروسيا والهند، والانخراط الفاعل في التكتّلات الدوليّة مثل «بريكس» و«منظمة شنغهاي». هذه السياسة المتعدّدة الأبعاد تساعد على خلق توازن في النظام الدولي، وتقلّل من قدرة الولايات المتّحدة وحلفائها على فرض أجنداتهم دون معارضة فاعلة.

9.11. الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا

أضحى التنافس الدولي اليوم يدور حول السيطرة على الفضاء التكنولوجي والمعرفي. لذلك فإن الاستثمار في البحث العلمي، وتأسيس مراكز للذكاء الاصطناعي، والفضاء، والطاقة النظيفة، يمثل ضرورة استراتيجيّة. كما يجب تشجيع الابتكار المحلّي عبر حاضنات أعمال وتمويل المشاريع الرياديّة، بما يحوّل الطاقات البشريّة إلى عنصر قوّة حقيقي يساهم في إعادة تعريف مكانة المنطقة في النظام الدولي.

10.11. إصلاح دور المؤسّسات الدوليّة أو بناء بدائل موازيّة

تستغلّ الولايات المتحدة نفوذها في مؤسّسات دوليّة كبرى، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتعزيز مصالحها وإضفاء شرعيّة على سياساتها. لمواجهة ذلك، يجب صياغة استراتيجيّات تفاوضيّة موحّدة داخل هذه المؤسّسات، مع بناء تحالفات تصويتيّة مع القوى الصاعدة. كما يمكن دعم إنشاء مؤسّسات بديلة تمنح شرعيّة لخيارات مغايرة، وتوفر للدول أدوات ضغط جديدة تقلّل من الهيمنة الأمريكيّة.

قائمة المراجع (APA7)

- أبو عليه، عبد الفتاح حسن. (1987). تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. الرياض: دار المريخ للنشر.
- البديع، أحمد عباس. (1988). العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة. القاهرة: مطبعة الشباب الحر.
- البياتي، أحمد باسل. (2001). دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- بريماكوف، يفغيني مكسيموفيتش. (2004). العالم بعد 11 أيلول وغزو العراق (ت. ع. حسن). الرياض: مكتبة العبيكان.
- تايلور، ماكسويل. (1981). الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات (ت. أ. بهاء الدين). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- السروجي، محمد محمود. (2005). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
- سلمان، أحمد دريوش. (1985). تطور الفكر الاستراتيجي (بحث منشور محدود التداول). بغداد: وزارة الدفاع العراقية، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا.
- العساف، سوسن. (2008). استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- العمار عواد، عامر هاشم. (2000). دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. بغداد
- الغريري، بشير. (2001). صنع القرار في السياسة الأمريكية. دراسات استراتيجية، (18)، 17. بغداد: مركز الدراسات الدولية.

- الغزالي حرب، أحمد. (2001). هل استوعب الأمريكيون درس 11 أيلول/ سبتمبر؟ القاهرة.
- قبيسي، هادي. (2008). السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- فهمي، عبد القادر محمد فهمي. (2000). الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة: فرضيات أساسية لمظاهر التغيير، 93.
- منعم صاحي. (2000). أمريكا وجدلية المواجهة. بغداد: مركز الدراسات الدولية.
- مقلد، إسماعيل صبري. (1986). الصراع الأمريكي-السوفيتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- مقلد، إسماعيل صبري. (2001). العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- محمود، أحمد إبراهيم. (1992). ظاهرة الصراع الدولي مرحلة ما بعد الحرب الباردة. مجلة السياسة الدولية، (109)، 51. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.
- الناصري، سعد خضر. (2000). الإعلام والسياسة الخارجية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي (ط. 1). لبنان: جروس برس.
- الهيثمي، محمد فؤاد.. (1968). السياسة العسكرية وحرب الصواريخ. القاهرة.

صدر عن

دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

الذّكاءُ العاطفي

سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف نُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Sada Al - Oulum

(ISSN: 2959-9423)

has been successfully indexed in **EuroPub Database** in year **2024**, a prestigious repository of scientific literature and research. **"Sada Al - Oulum"** has met the rigorous standards and criteria set forth by EuroPub Database for inclusion in EuroPub database, demonstrating excellence in scholarly content, editorial quality, and relevance to the scientific community.

This indexing acknowledgment is a testament to the dedication and commitment of the editorial board, authors, and contributors of **"Sada Al - Oulum"** to advancing knowledge and innovation in ***Arts, humanities and social sciences***.

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1655739804 **Issue on:** 2024-09-14 **Validity:** 1 Year

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.961** based on International Citation Report (ICR) for the year **2024-2025**

The URL for journal on our server is

https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team (ISI)

International Scientific Indexing (ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959